عن احصانه كيف هو لان الاحصان محمل والمحمل مسفسر فاذا فسره على
الوجه الذي حد فضى عليه بالرجم ومن جملة شرايط الاحصان الدخول والدخول
كما يثبت بالاقرار يثبت بقول ثقاة به امرأته لانه شاهد على الدخول قال
هذا ثبت الرجم فان ثبت الجلد فالقاضي يقضي عليه بالجلد مايه سوط يخرجه
من المسجد فيجرده ويفرق الضرب على اعضايه الاعضا مخصوصه والكلام
فيه طويل هذا في الرجل واما في المراة تضرب في ثيابها وهي جالسة ويفرق
الضرب على اعضايها الاعضا مخصوصه والكلام فيه ايضا طويل ويوضع
حاب الحدود قال والاقرار بالزنا لا يبطله التقادم الا عند هم فرق
بين الاقرار وبين البينه والفرق انه لما كانت التهمة في البينه من حيث ان
الضغينه حملتهم على اداء الشهاده ولم تمكن هذه التهمة في الاقرار قال
فان اقر عند القاضي اربع مرات في اربعه مجالس قبل ذلك وكذلك ان كان
الاقرار في مجلس واحد لانه يطرده في كل مرة حتى يتوارى عنه هم يجي في ذلك
المجلس ميقر حتى يتم اربع مرات فيقيم لان الاقرار اربع مرات في اربعة
مواطن شرط لظهور الزنا الموجب للحد عندنا لكن الشرط اختلاف
مجالس المقر لا اختلاف مجالس القاضي لان النبي صلى الله عليه قبل اقرار
ماعز بالزنا وهو في مكانه لكن لما احلف مجالس ماعز كذا ههنا قال
فان اقر اربع مرات في اربعه مواطن بلدها شهرا وسنه او اكثر من
ذلك فانه يوخذ بذلك لانه لو لم يوخذ اذا لم يوخذ لكان التقادم وقد ذكر
ان التقادم لا يمنع صحة الاقرار قال وان كانت الشهاده في الزنا
على عبد او امه او ذمي فلا يرجم على واحد من هولا لان هولا غير محصنين
فلا يجب عليهم الرجم لكن يجب عليهم الجلد بعد ذلك بنظر ان كان رقيقا فحده
خمسون وان كان حرا ذميا فحده مايه جلده لان الرق منصف للعقوبه
هذا حد الزنا وكذلك حد القذف على الحر المسلم او الذمي ثمانون جلده وعلى
العبد اربعون سوطا لان الرق منصف قال ويضرب في حد القذف
على الحال التي كان عليها حين قذف الا ان يكون عليه فروا او حشو ينزع ذلك

عنه

عنه بريد به انه لا يجرد في حد القذف فرق بين حد القذف وبين
حد الزنا وشرب الخمر والتعزير فانه يجرد وموضع معرفه الفرق
حاب الحدود قال ويضرب ضربا بين الضربين يريد به انه
في حد القذف لا يشد ولا يخفف فيكون فيما بين ذلك قال
ولا يضرب في المسجد ولا يقام الحدود في المسجد لما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال جنبوا صبيانكم مساجدكم ومعاشكم ورفع اصواتكم
واقامة حدودكم ولان الم الضرب متى دخل في المضروب ربما ينفصل
منه شيء وقد نهينا عن تلويث المساجد قال وان كان القاضي في
المسجد وهو يضرب خارج المسجد فلا باس به لان ماعزا اقر بالزنا بين
يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم
في المسجد ثم اخرج من المسجد واقيم عليه الحد ولا بد الا ان نعلمهم لا
يلبث للضرب فيد وتلمو اني قوله ولا بد منهم من قال اراد به
لا بد الضرب يعني كما وقع الضرب على الحضور لا بد وان منهم
من قال لا بد بين العقابين الا توى انه قال في الكتاب
الا ان يغلبهم بدفع الضرب عن نفسه هربا ولا يثبت الضرب بعد هم
بعد بين العقابين قال واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا
ثم حد شرب الخمر ثم حد القذف والكلام في معرفه هذه المراتب
موضعه حاب الحدود قال وان كان الذي يقام عليه الحد مريضا
فهذا على وجهين فان كان الحد مما ياتي على نفسه مثل الرجم في الزنا والقتل
في الردة نعمه الامام ولا ينتظر برؤه لان الخوف من المرض لصيانة
النفس عن الاتلاف والمستحق ههنا الاتلاف وان كان مما لا ياتي على
نفسه كالضرب لا يقيمه الامام عليه وينتظر برؤه صيانة للنفس عن
الاتلاف وينتظر هذا زمان الحر والبرد فان الحد اذا كان مما لا يصيد
عذرا وان كان قطعا يصيد عذرا قال وحد القذف وان تقادم
اعلم بتقادم سواء وصاحبه ماخوذ به ان كان باقرار او بينه فرق

Copyrighted Material Digitized by Google University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)